



توفير سيولة كافية. (تمّت إعادة تخفيض سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي بمقدار 50 نقطة أساس، وذلك من 4.25 إلى 3.75% في 17 كانون أول/ ديسمبر 2008).

رفع الحد الأقصى المقرر لنسبة التسهيلات إلى الودائع من 80% إلى 85%. رفع نسب النمو المفرّة في المحافظ الائتمانية للبنوك لعام 2008، وذلك لزيادة المساحة المتاحة أمام البنوك لمنح المزيد من التسهيلات الائتمانية. اعتبار العقارات أحد الضمانات المقبولة والمؤهلة التي تؤخذ في الاعتبار لدى احتساب معيار كفاية رأس المال، والتي لم تكن مقبولة كأحد مخفضات المخاطر في التعليمات السابقة، علماً بأن هذا التعديل من شأنه أن يدعم الكفاية الرأسمالية للبنوك.

3 - إصدار البنك المركزي تعميماً يؤكد فيه على عدم ممانعته قيام شركات الاستثمار التقليدية والإسلامية بالحصول على موارد مالية وفقاً لصيغ الإقراض والتمويل المتعارف عليها، وذلك من المؤسسات العامة والجهات الحكومية التي تقدم لها هذا التمويل. ضرورة عدم قيام البنوك ببيع الأسهم المرهونة لديها مقابل القروض والتسهيلات المقدمة للملاء، بما في ذلك شركات الاستثمار، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة الأوضاع والظروف الحالية والإجراءات التي تتخذها الدولة والبنك المركزي من أجل تقليص انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أوضاع السوق المحلي تحت طائلة إيقاف عمليات الإيداع من قبل البنك المركزي والجهات الحكومية الأخرى مع البنك الذي يقوم ببيع أية أسهم مرتبهة لديه.

4 - إعلان الحكومة الكويتية إقرار قانون ضمان الودائع بـتعديل تصريح بنك الخليج - وهو ثاني أكبر بنك في الكويت- في 26/10/2008 عن تكديده خسائر تقدر بحوالي 1.4 مليار دولار نتيجة لتعامله بالمشتقات المالية التي كانت سبباً رئيسياً في الأزمة المالية، وذلك للمحافظة على استقرار القطاع المصرفي، حيث تمّ دعم هذا القرار بأخر يقضي بتشكيل لجنة عمل لمعالجة الوضع برمته.

5 - الموافقة على تأسيس محافظة حكومية برأسمال يقدر بحوالي 2 مليار دينار كويتي (7.26 مليار دولار) في الأول من كانون أول 2008، وذلك لتمويل الشركات الاستثمارية المتعثرة في مواجهة ديونها الخارجية، مقابل سندات سطرها المحفظة، على أن يصار إلى تمويلها من قبل الهيئة العامة للاستثمار. والتأمينات الاجتماعية، وشؤون القصر، والصندوق الكويتي.

6 - طرح مشروع قانون تعزيز استقرار المالي في شباط 2009، وذلك بموازنة مرصودة بلغت 1.5 مليار دولار. ويتضمن المشروع 3 أجزاء أساسية. الجزء الأول خاص بالبنوك، ويهدف إلى ضمان العجز المالي مقابل الأصول المتعثرة والمضطربة لدى البنوك وضمان الانخفاض الذي قد يطرأ على قيمة محافظ الاستثمارات المالية والعقارية القائمة لدى البنوك. والجزء الثاني معالجة أوضاع شركات الاستثمار التي سوف تختلف من حالة إلى أخرى. كذلك احتوى مشروع القانون على جزء ثالث وأخير متعلق بدعم قطاعات النشاط الاقتصادي المحلي، وذلك من خلال ضمان القروض والتمويل الجديد الذي يحصل عليه عملاء البنوك المحلية من جميع قطاعات النشاط الاقتصادي المحلي، والذي يتم استخدامه محلياً، وبحد أقصى 4 مليارات دينار.

7 - إقرار مشروع الاستقرار المالي الذي يعتبر بمثابة خطة إنقاذ في 26 آذار 2009 وذلك بقيمة إجمالية بلغت 5.2 مليار دولار.

## قطر

1- تدخل جهاز قطر للاستثمار، والذي يمثل الصندوق السيادي لقطر، في 12/10 من العام 2008 بخطة بحجم 5.3 مليار دولار لشراء أسهم في البنوك المدرجة في البورصة لدعم ثقة المستثمرين في البنوك، وتم الاتفاق مع البنوك الوطنية على عدد من النقاط، منها:

اتخاذ الإجراءات اللازمة لشراء حوالي 20% من رأسمال البنوك المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية.

ضخّ الجهاز حوالي 20 مليار ريال في رأسمال البنوك القطرية لتعزيز قدرة البنوك الوطنية على تمويل مشروعات التنمية في المرحلة القادمة بشكل أوسع، وتأكيداً للثقة الكبيرة في أوضاعها المالية.

2- ويبدو أن هذا القرار كان بمثابة رسالة إلى البنوك لكي تمارس نشاطها في المستقبل بشكل طبيعي، وللتأكيد على أن الدولة أكبر ضمانة للاقتصاد. وقد جاء هذا القرار لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: الأول هو بث الطمأنينة لدى المستثمرين. والهدف الثاني هو الاستثمار نفسه ما دام العائد قد أصبح مغرباً

لصخّ 400 مليار دولار خلال الخمس سنوات القادمة لمواصلة النمو.

4 - إقرار موازنة قياسية للعام 2009 بحجم 127 مليار دولار، هي الأكبر في تاريخ المملكة بزيادة 65 مليار ريال عن موازنة العام المالي 2008، وتعهد الحكومة من خلالها استكمال المشاريع الحيوية، وإيجاد فرص العمل، واعتماد برامج ومشاريع جديدة تزيد تكاليفها الإجمالية عن 225 مليار ريال، وبزيادة قدرها 36% عما تم اعتماده في الموازنة السابقة.

5 - إقرار المملكة عدداً من البرامج والمشاريع ذات التأثير الإيجابي في مواجهة تداعيات الأزمة، فعلى سبيل المثال، حددت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في كانون ثاني من العام 2009 منتصف العام 2012 موعداً متوقعاً لاستكمال مشروع مركز الملك عبد الله المالي، وهي التي كانت قد اعتمدت في وقت سابق المخطط الرئيسي له، وهو المشروع الذي يقع على أرض مساحتها 1.6 مليون متر مربع.

6 - تخفيض البنك المركزي السعودي لسعر الفائدة الرئيسية في أواخر شهر كانون ثاني 2009 وذلك للمرة الخامسة منذ تشرين أول 2008، فخفض سعر إعادة الشراء (الريبو) من 2.5 إلى 2%، وسعر الريبو العكسي من 1.5 إلى 0.7%، وذلك لدرء أي تباطؤ من الممكن له أن يصيب الاقتصاد المحلي.

7 - كما أقرت المملكة في شباط 2009 خطة لمضاعفة حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 20% بحلول العام 2019. وتهدف هذه الخطة بشكل أساسي إلى تعزيز القدرة التنافسية للصناعات السعودية، وتنويع اقتصاد المملكة المعتمد على النفط، وزيادة حصة الصادرات الصناعية إلى 35% من إجمالي الصادرات، ومضاعفة عدد السعوديين العاملين في القطاع خمسين مرّة، وزيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، علماً أنّ المساهمة الحالية للقطاع الصناعي الذي يشمل تكرير النفط يبلغ حوالي 9.6% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2007.

## الكويت

1- تدخلت الهيئة العامة للاستثمار في المرحلة الأولى للأزمة، باتخاذ العديد من الإجراءات والخطوات لدعم آليات السوق، بما يكفل تحقيق الاستقرار، وعودة الثقة إلى السوق، وذلك على النحو التالي:

زيادة حصتها في 8 من الصناديق الاستثمارية، حيث ارتكزت في قرارها على أسس مهنية محددة وواضحة.

تعديل بعض الشروط والضوابط بشأن مساهمة الهيئة في الصناديق الاستثمارية المحلية، وذلك لإعطاء مرونة لمديري الصناديق للمساهمة في استكشاف فرص استثمارية جديدة.

إصدار تعليمات إلى جميع مدراء الصناديق الاستثمارية بضرورة تعزيز دور الصناديق الاستثمارية في السوق، كونها أداة استثمارية فاعلة قادرة على دعمها.

عقد اجتماعات مكثفة مع مديري الصناديق الاستثمارية من أجل متابعة تنفيذ تلك التوجهات، وبما يعكس نتيجة إيجابية على معدلات التداول.

المساهمة ببعض الفرص الاستثمارية الجديدة والمتاحة في السوق، وتأكيد استعدادها لدراسة المساهمة في صناديق استثمارية جديدة.

دعم الجهود التسويقية لمديري الصناديق الاستثمارية لرفع نسبة المساهمين المكتتبين في السوق، وذلك لرفع القدرات الاستيعابية، وتحسين القيمة الرأسمالية للسوق، ولتشجيع صغار المستثمرين على التحول نحو مديريين أكفاء بدلاً من الاستثمار المباشر، والتعرض لهزات مضاعفة حدود الإيداع مع البنوك المحلية لدعم معدلات السيولة.

دراسة قنوات وأوعية استثمارية أخرى، بالإضافة إلى الصناديق المحلية. حث الشركات التي تساهم فيها على ضرورة ممارسة حقها في شراء أسهمها، وتأكيد إجراءات تطوير نظم إدارة المخاطر لديها، فضلاً عن دور مجالس إدارة الشركات في تطوير نظم الحوكمة. ورفع مستوى الشفافية لديها، إضافة إلى تثقيف المساهمين والمستثمرين في السوق بهذه الإجراءات.

تشجيع الشركات التي تساهم فيها الهيئة على ضرورة خلق أدوات تمويلية جديدة لدعم آليات السوق.

2- تدخل بنك الكويت المركزي في 8/10/2008 لاتخاذ العديد من الإجراءات لتأمين وتنظيم مستويات السيولة لدى البنوك، والجهاز المصرفي والمالي العام، ومنها:

تخفيض سعر الخصم الرئيسي 125 نقطة أساس إلى 4.5% لتعزيز السيولة، وتقليص سعر إعادة الشراء (الريبو) إلى 2.5%، (ثم إلى 2% في وقت لاحق)، وعرضه أموالاً ليلية واحدة، ولأسبوع، ولشهر للبنوك، لإظهار استعدادها لضمان

المقدمة كضمان، أو أن يكون الحد الأقصى للأجل ثلاثة أشهر.

إلغاء المصرف المركزي قاعدة الأيام الستة للسحب على المكتشوف من الحسابات الجارية بصفة مؤقتة لإتاحة سيولة للبنوك في الأجل القصير.

2 - تطبيق البنك المركزي سياسة مصرفية متشددة جداً بهدف تحقيق تحجيم التضخم عند حاجز الـ 11%، وتقديم حلاً وسطاً للبنوك التي تعاني من أزمة سيولة للإيفاء بالتزاماتها وسدّ احتياجاتها الطارئة.

3 - اتخاذ حكومة الإمارات قراراً بعد سلسلة التدابير السابقة في 13/10، يؤكّد على التوجّه نحو تعزيز الثقة، ويقضي بضمان عدم تعرّض أي من المصارف الوطنية لأية مخاطر ائتمانية، بالإضافة إلى ضمان الودائع والمدخرات، على أن يطبق هذا القرار لمدة ثلاث سنوات، ويشمل أيضاً إلى جانب البنوك الوطنية البنوك الأجنبية التي لها عمليات جوهرية في دولة الإمارات.

4 - التحضير لقانون ائتمان جديد لإقراره، وأبرز ملامحه:

أ- إنشاء هيئة اتحادية مستقلة للائتمان بهدف توفير قاعدة بيانات مركزية، ومؤشر لمخاطر القروض.

ب- تعديل التشريعات المنظمة للعمليات المصرفية بحيث تتضمن: تعديل السقف الأعلى لقيمة القرض بما يتناسب ومستوى الدخل ونسبة التضخم عبر تقسيم المقرضين إلى شرائح بحسب مستوى الدخل، على أن ترافقها آلية مرنة للمراجعة الدورية.

وضع ضوابط صارمة على المصارف المانحة للقروض الشخصية، بحيث تتناسب قيمة القرض مع دخل المقرض، والضمانات المقدمة.

زيادة رقابة المصرف المركزي عبر وضع لائحة تعليمات واضحة للمصارف والمؤسسات المالية المقرضة في شأن القروض التجارية الشخصية.

مراجعة وتدقيق معايير منح القروض، لاسيّما في إطار فحص بيانات الدخل، والضمانات المقدمة من المقرضين.

وضع ضوابط لتمويل المشروعات التجارية الشخصية من دون تقديم المقرض بيانات واضحة، وضمانات كافية لتأكيد جدية عرض القرض.

استحداث استثمار موحدة للقروض يضع شروطها المصرف المركزي، وتعتمد منه.

تحديد نسبة الغرامة التي تضعها البنوك على السداد المبكر للقرض.

إلزام البنوك بعدم الاقتطاع من إجمالي دخل المقرض لكل الائتمانات المترتبة عليه بما يزيد على 50% من دخله، وأن تحدد فترة السداد بما لا يتجاوز 60 شهراً، ولا يتجاوز القرض 25 ضعف الراتب.

إنشاء محاكم مصرفية متخصصة للنظر في القضايا المصرفية.

ج- قيام المصرف المركزي بإصدار تعليمات ملزمة للبنوك بعدم الحصول على شيكات على بياض من المقرضين ضمناً للقرض.

5 - محاولة استرجاع وكسب ثقة المستثمرين في القطاعين المالي والعقاري، إضافة لمشكلة ارتفاع تكلفة التمويل وشح التمويل والسيولة، عبر تشجيع ودعم الاندماج، وذلك بإعلان الحكومة دمج اثنتين من أكبر الشركات الوطنية في قطاع التمويل العقاري وهما (أملاك وتمويل)، وذلك تحت مظلة المصرف العقاري التابع لوزارة المالية.

6 - التأكيد على قوة الاقتصاد المحلي من خلال إقرار موازنة مالية اتحادية من دون عجز للسنة المالية 2009 بلغت 11,49 مليار دولار، تعكس زيادة بنسبة 21% مقارنة بالعام 2008.

7- تخفيض البنك المركزي في شهر كانون ثاني 2009 سعر الفائدة الرئيسي إلى 1% من 1.5%، وترجع سعر أموال ثلاثة أشهر في التعاملات فيما بين بنوك الإمارات بنحو عشرة نقاط أساس.

8 - إعلان دبي عن موازنتها التي تحمل طابعاً مالياً توسعياً للعام 2009 على اعتبار أن الإنفاق لدعم كافة القطاعات سيكون أحد الأسلحة لمواجهة الأزمة. وبلغ معدل النمو في الموازنة الجديدة 4% مقارنة بالعام 2008، بحجم إيرادات يبلغ 37.8 مليار دولار، وإجمالي نفقات متوقعة بـ 37 مليار دولار. كما أعلنت الإمارة في شهر شباط 2009 أنّها سددت جميع التزاماتها المتعلقة لمشاريع البنية التحتية للقطاع العام. أمّا إمارة أبو ظبي الغنية بالنفط، فقد ذهبت أبعد من ذلك عندما كشفت عن رؤيتها الاقتصادية حتى عام 2030، وأعلنت أنها تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي سنوي بنسبة 7% حتى العام 2015 عبر تطوير القطاع غير النفطي، مع السعي لخفض مساهمة القطاع النفطي في اقتصاد الإمارات إلى 44% بحلول العام 2020.

9 - ضخ حكومة أبو ظبي في شباط 2009 حوالي 4.4 مليار دولار في أكبر 5 مصارف محلية لتعزيز الملاء المالية في مواجهة الأزمة المالية السعودية

1- تخفيض سعر الفائدة بقرار من مؤسسة النقد السعودي (ساما) عبر خفض "الريبو" سعر فائدة إقراض المؤسسة للبنوك للمرة الأولى منذ أكثر من 20 شهراً، وذلك 3 مرات خلال 6 أسابيع، وبواقع 100 نقطة أساس من 5.5% إلى 3%.

ثم في منتصف ديسمبر 2008، قامت المؤسسة بتخفيض سعري العائد على اتفاقيات إعادة الشراء (الريبو)، وإعادة الشراء العكسي، بواقع نصف نقطة مئوية للمساهمة في زيادة السيولة في القطاع المصرفي، وتلبية الطلب المحلي على الائتمان، وذلك إلى 2.5% من 3%. كما خفضت سعر العائد على اتفاقيات إعادة الشراء العكسي من 2% إلى 1.5%.

2 - تخفيض الاحتياطي الإلزامي للبنوك في المملكة مرتين خلال أقل من شهرين. الأولى في تشرين أول 2008، وقضت بتخفيض إلزامي من 13% إلى 10% من الودائع تحت الطلب، والثانية في تشرين ثاني من نفس السنة، وقضت بتخفيضه من 10% إلى 7%، علماً أن مؤسسة النقد كانت طلبت رفع الوديعة النظامية "الاحتياطي الإلزامي" التي يتوجب على البنوك الاحتفاظ بها لدى مؤسسة النقد 4 مرات في نهاية عام 2007، وبداية عام 2008، وذلك في محاولة من المؤسسة آنذاك لتقليص السيولة في السوق، وتحجيم الإقراض من قبل البنوك، وذلك لمكافحة التضخم، وارتفاع نمو السيولة النقدية.

3 - الإعلان عن خطوات لدعم الثقة في الاقتصاد الوطني، والتأكيد على توافر القدرة المالية والسيولة، وعن التزام الحكومة وقدرتها على تحملّ تداعيات الأزمة المالية بشكل مريح. وذلك عبر:

إعلان مؤسسة النقد العربي (ساما) عن استعدادها للتدخل عبر ضخّ السيولة للبنوك، وإعداد أساليب لمساندة السوق بخلاف شراء الأسهم، والدخول المباشر لإيقاف التداولات وتهدئة المتعاملين، وأكدت توفير مبلغ 350 مليار ريال (93 مليار دولار) في متناول البنوك السعودية، منها 200 مليار ريال تحت تصرفها، فيما يمكنها الاستفادة من 150 ملياراً لدى (مؤسسة النقد) حين طلبها في أي وقت في حال حصول شح مالي.

التزام الحكومة بمواصلة المشاريع التنموية، وعدم التراجع عنها، والاستعداد

## المياه حقوق مكتسبة يكفلها

## الدستور كونها ملك عام



مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة  
**14 أكتوبر**  
يومية - سياسية - عامة  
للصحافة والطباعة والنشر

